

ابن هشام

الاسم واللقب وكانا مفردين حيث قال: وإن كانا مفردين كزيد قفة، وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين:

أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام؛ يريد بالإتباع: جعله بدلاً، أو عطف بيان، ويعنى ببقية الأقسام: ما إذا كان الاسم واللقب مضافين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً، أو كانا بالعكس.

ثم قال: والثاني إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الإضافة والصحيح الأول، والإتباع أقيس، والإضافة أكثر.

وقد اصطفى قول الكوفيين ومعهم المبرد وابن السراج في عدم جواز تقدم خبر ليس عليها، وقال عنه: وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل «ذاهبا لست»، ولأنها فعل جامد فاشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق.

ثم قال: وذهب الفارسي وابن جنى إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وذلك لأن يوم متعلق بمصرووقاً وقد تقدم على ليس، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها، ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع.

ولا يفهم مما ذكرت الآن أن ابن هشام في هذا الكتاب ساير الكوفيين ونأى بجانبه عن البصريين، فما إلى هذا قصدت، وإنما أردت أن أبرهن على أنه كان حر الرأي يحبذ ما يراه حسناً وينفى ما يلفيه متهافتاً، غير عابئ بمصدره، أو معول على صاحبه، وهو في هذا الكتاب وفي غيره يدنو في تحقيقه من البصريين ويأوى معهم إلى ربة ذات قرار ومعين.

وتبذه في هذا المختصر لأراء الكوفيين كثير لا يحتاج إلى تدليل، وإن احتاج النهار إلى دليل فإنى أسوق ما ذكره في إعمال المصدر، قال بعد أن ذكر شرطين لإعماله:

الثالث: ألا يكون مضمراً، فلا تقول: ضربى زيد حسن وهو عمراً قبيح؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله^(١):

وما الحربُ إلا ما علمتم ودقتم

وما هو عنها بالحديث المرجم

(١) هو زهير بن أبى سلمى.